الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ١
الأربعاء، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس المؤقت: السيد هينادي أودوفينكو ..... (أوكرانيا)

ثم: السيد ديدبير أوبيرتي (الرئيس) ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

افتتاح رئيس وفد أوكرانيا للدورة

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعلن افتتاح الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أدعو الممثلين إلى التزام الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل وفقا للمادة ٦٢ من النظام الداخلي، أقترح أن نحتفل أيضا، ونحن نفعل ذلك، في اليوم الافتتاحي للدورة العادية للجمعية العامة، باليوم الدولي للسلم الذي أعلنت الجمعية العامة في قراريها ٦٧/٣٦ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ و٢٣٢/٥٢ المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨، تكريسه للاحتفال بالمثل العليا للسلم وتعزيزها بين صفوف كل أمة وشعب وفيما بين الأمم والشعوب على حد سواء.

والآن أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

البند ١٢١ من جدول الأعمال المؤقت.

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/53/345)

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل تناول البنود المدرجة في جدول أعمالنا أود، وفقا للممارسة المتبعة، أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/53/345، التي عُممت في قاعة الجمعية العامة عصر اليوم. وهي تتضمن رسالة موجهة إليّ من الأمين العام يبلغ فيها الجمعية العامة بأن ١٩ دولة عضوا متأخرة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

عن تسديد اشتراكاتها المالية في الأمم المتحدة بموجب أحكام المادة ١٩ من الميثاق.

وأود أن أذكر الوفود بأنه، بموجب المادة ١٩ من الميثاق،

" لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها".

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تقضي المادة ٢٨ من النظام الداخلي بأن تعين الجمعية العامة في بداية كل دورة، بناء على اقتراح الرئيس، لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء.

وبناء على ذلك، يُقترح بأن تتألف لجنة وثائق التفويض للدورة الثالثة والخمسين من الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي وجامايكا وزمبابوي والصين وفنزويلا وفيجي ومالي ونيوزيلندا والولايات المتحدة الامريكية.

هل لي أن اعتبر أن الدول التي ذكرتها قد عـُينت بذلك أعضاء في لجنة وثائق التفويض؟

تقرر ذلك.

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

انتخاب رئيس الجمعية العامة

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدعو الآن أعضاء الجمعية العامة إلى الشروع في انتخاب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين.

واسمحوا لي أن أذكـّر بأنه وفقا للفقرة ١ من مرفق قرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٣، ينبغي أن ينتخب رئيس الجمعية العامة في الدورة الثالثة والخمسين من بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي هذا الصدد، أبلغني رئيس مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن المجموعة أيدت ترشيح سعادة السيد ديدييه أوبيرتي، ممثل أوروغواي، لرئاسة الجمعية العامة.

ومراعاة لأحكام الفقرة ١٦ من المرفق السادس للنظام الداخلي، أعلن بالتالي انتخاب السيد ديدييه أوبيرتي، ممثل أوروغواي، رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين بالتزكية.

أعرب عن أصدق التهانئ لسعادة السيد ديدييه أوبيرتي وأدعوه إلى تولي الرئاسة.

أطلب إلى رئيس المراسم أن يصطحب الرئيس إلى المنصة.

شغل السيد ديدييه أوبيرتي مقعد الرئاسة.

خطاب أدلى به السيد ديدييه أوبيرتي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود في أول كلماتي أن أعرب، بصدق وتأثر عما أحس به إزاء الشرف العظيم الذي أُضفي على بلدي، أوروغواي، بترشيحي بتوافق الآراء - وأشدد، بتوافق الآراء - من قِبـَل مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لرئاسة الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة وبحصولي بعدئذ على مصادقة هذه الهيئة.

وأود أن أعرب عن امتنان بلدي العميق لكم جميعا وأن أعرب عن التزامي شخصيا بالعمل مع الوفود الـ ١٨٥ التي تتألف منها هذه الهيئة، من أجل إدارة أعمالها بطريقة تتماشى مع الواجبات التي أوكلها إلى الرئيس ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي للجمعية العامة.

ولا بد لي أن أنوه الآن بأن ترؤس الجمعية العامة إنما هو شرف ومسؤولية أسبغا على بلدي، أوروغواي، بلد

بحدود مفتوحة وعضو كامل العضوية في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، بلد نال استقلاله السياسي في الربع الأول من القرن التاسع عشر. ولقد ظلت أوروغواي منذ ذلك الحين تقدم نفسها للعالم لا كبلد لديه أطماع في غير محلها أو يضمر تحاملات سياسية وإنما كبلد يناصر بثبات روح الدولية القائمة على أسس السلم والتسامح والاحترام المتبادل المكفولة بحماية سيادة القانون. وقد أدلت أوروغواي بصوتها التأسيسي لصالح إنشاء هذه الظاهرة الفريدة في حضارة القرن العشرين، ألا وهي الأمم المتحدة. وهي تشارك اليوم مشاركة ذات طابع احترافي، بل إنها قدمت التضحية الكبرى المتمثلة في سقوط أبناء أوروغواي ضحايا في عمليات حفظ السلام في شتى أنحاء العالم.

إنني أتعهد أمامكم جميعا بأن أدير أعمال الجمعية العامة بطريقة تعبر عن مركزي كمواطن من أوروغواي، وهو ما يعني ضمنا أن نظرتي إلى العالم هي نظرة إنسانية وتصالحية وغير متحاملة. وأيضا على أساس تلك الرؤية أناشد جميع الدول الممثلة هنا أن تسعى في سبيل الوصول إلى تفاهم يمكننا من تحديد المصالح المشتركة والعالمية التي ستجعل الأمم المتحدة إطارا فريدا، وأقتبس هنا مما قاله العالم القانوني العظيم من أوروغواي، إروريتا غوييينا،

"يمكننا [فيه] أن نوفق بين شفافية المبادئ وعتامة الواقع".

ولا بد لي أن أتوجه بالشكر على وجه الخصوص لرئيس الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، زميلي الموقر، السفير هينادي أودوفنكو ممثل أوكرانيا، الذي بذل أفضل ما لديه من جهد ونقل لي كذلك بكل سخاء تجربته التي اكتسبها في العام الذي قضاه رئيسا للجمعية العامة، حيث شاركني أوجه رضاه ومصادر قلقه، وبصفة جوهرية، ثقته الثابتة في مستقبل المنظمة وتعزيزها، الأمر الذي يرقى إلى وضع الثقة في السلم والتنمية والأمن - وخلاصة القول، في تقدم الشعوب التي تتألف منها الأمم المتحدة.

إن التوجيه الذي وفره السيد أودوفنكو والفريق العامل الذي يتناول استعراض عضوية مجلس الأمن وعملية اتخاذ القرار فيه يشكل خلفية قيمة جدا من المعلومات ويضيف إلى الجهود الهامة التي بذلها في ذلك الصدد من سبقوه في منصبه. وخطابه الذي أعلن به اختتام أعمال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة يمثل وثيقة مضمونية ينبغي أن تدرس بجميع جوانبها.

وأود الآن أن أخاطب الأمين العام السيد كوفي عنان، وأن أؤكد له مرة أخرى أن العمل سينسق معه ومع أعضاء فريقه جميعا بغية كفالة الجمع بين جهود واختصاصات كل هيئة على نحو ناجح. لقد أثار الأمين العام إعجابنا الشديد بمساعيه لتحديد نطاق مسؤولياته وأهدافه ومستقبل المنظمة نفسها. وإن زياراته الشخصية إلى منطقتنا واتصالاته مع رؤساء الدول فيها مكنتنا من تقدير الدور الذي يضطلع به الأمين العام مباشرة مع الحكومات.

إن إدارة أعمال الجمعية العامة في ظل الظروف الدولية الراهنة تمثل نشاطا لا يمكن القيام به إلا إذا عولنا على الالتزام وحسن النية من كل فرد منا، واضعين دوما في اعتبارنا أن هذه المنظمة تولد الكثير من التوقعات الكبيرة في أوساط حكومات وشعوب الدول الأعضاء فيها وأننا يجب أن نرقى إلى مستوى تلك التوقعات بشكل حاسم وبروح من التسامح، ساعين بلا هوادة لتحقيق الاتفاقات والتفهمات الضرورية لحل الطائفة الواسعة من المشاكل الملحة التي ستناقش في هذا المحفل.

إن الاضطرابات الخطيرة في الأسواق المالية وآثارها السلبية على الاقتصادات الوطنية، التي تحدث في سياق العولمة الذي لا مفر منه، حتى على اقتصادات البلدان التي لم تكن سببا في تلك الحالة؛ والانبعاث الدرامي لأعمال الإرهاب وظهور جدلية القوة التي جاءت كرد فعل لذلك الانبعاث؛ والأثر الفظيع للمخدرات على من يتعاطونها فضلا عن نظام توزيعها المتطور الذي يتخذ أشكالا من التنظيم الإجرامي وينطوي على المراحل المتعددة لدورة الاتجار بالمخدرات؛ وزيادة الجريمة المنظمة وشعور المواطنين بعدم الأمان؛ وحاجة الأفراد والناس المحرومين للحماية؛ وحماية الطبيعة والبيئة اللتين تتعرضان للعدوان؛ وحقوق الإنسان في أصدق تجلياتها؛ وأخيرا، تحقيق السلام الاجتماعي - هي من بين أهم التحديات التي تواجه الأمم المتحدة، التي سبق أن أخذت على عاتقها مواجهة أغلبها.

ولا ننسى بالطبع، دعم التنمية، والتعاون في ميادين التعليم، والعلم، والتكنولوجيا، ومكافحة المرض، والعديد من الأمثلة الأخرى. وتشمل هذه تدوين القانون الدولي وتطويره، وهي مهمة واسعة النطاق وفعالة بقدر الهدوء الذي تنفذ به.

هذه ليست سوى بعض البنود التي لا بد من إدراجها في جدول الأعمال الدولي للأمم المتحدة نظرا لطابعها الذي يتطلب بجوهره نهجا متعدد الأطراف.

ولقد جاء ميثاق سان فرانسيسكو لعام ١٩٤٥ استجابة للعزم على تجنب الحروب، وكان هيكل المنظمة

وتكامل هيئاتها واختصاصها يتجه نحو تحقيق ذلك الغرض. ولكن يجب اليوم إيلاء مزيد من النظر لمسألة إعادة تصميم أمم متحدة جديدة والاتفاق بشأنها، ويجب أن يبرم الأعضاء الـ ١٨٥ الحاليون الاتفاقات الأساسية التي تجعل كل دولة عضو تشعر، على أساس احترام العدالة والقانون الدولي، أنها مسؤولة دون تحفظ عن الحفاظ على تلك القيم التي بدونها لن تنال الأمم المتحدة ولا أية منظمة دولية أخرى أية أهمية أو صفة تمثيلية حقيقية.

ولعل التأكيد على أن الأمم المتحدة تُشكل من العالم بأسره من شأنه أن يكون تبسيطا تحليليا ومفتقِرا إلى الدقة. ومع ذلك، من الصعوبة البالغة بمكان أن نتصور عالما بدون الأمم المتحدة، أو عالما لا يسعنا أن نعتمد فيه على منظمة من هذا النوع تضطلع بمهام متشابهة.

إن مهمة تعديل الميثاق، وهي ما يضطلع به فريق عامل مفتوح باب العضوية بموجب أحكام قرار اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٩٥، جار تنفيذها في ذلك السياق. ذلك أيضا هو السياق الذي تعرب فيه بلدان - وقبل كل شيء شعوبها - عن توقعاتها، ويصدر عنها مناشدات بتحقيق قدر أكبر من المشاركة، وهي بلدان وضعت في الأمم المتحدة معظم آمالها في التوصل إلى تحقيق مزيد من الديمقراطية وفي إيجاد عالم أفضل وأكثر توازنا وأكثر أمنا وأكثر عدلا، عالم بإمكانه وهو يعترف بالاختلافات التاريخية والدينية والثقافية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية أن يتوصل إلى إبرام اتفاقات على صعيد أساسي، وأن يحسب الإنسان فردا قائما بذاته، أو أنه يعيش حياة منظمة في المجتمع، بصفته محور البرامج والأعمال وقبل كل شيء مصدر إلهام لها.

ونعتقد أن هذا العامل الأخير الذي يمكن أن يعتبر عاملا مثاليا أو حتى، إلى درجة معينة، غير واقعي أو يفتقر إلى البراغماتية، هو بمثابة البوصلة للمجتمع الدولي الذي يُظهر يوميا علامات على الحداثة الساحرة تقريبا، ولكنه يكشف أيضا، فيما يتعلق بالأمور الجوهرية، انعكاسات مثيرة للجزع تودي بالحالة الدولية إلى مستويات من التناقض بحيث تحملنا على الاعتماد على القيم الأخلاقية، واستجابات نتشاطرها بصورة أساسية.

وتقع على مجلس الأمن، وفقا للميثاق، مسؤولية رئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ويجب أن يقوم، باسم الدول الأعضاء، بواجباته وفقا لتلك المسؤولية. فالمطلوب إذا وجود تنسيق مناسب بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، باعتبار ذلك مبدأ رئيسيا يحكم العلاقة بينهما، بحيث يمكن اعتبار الأعمال التي تقوم بها كلتا الهيئتين في إطار اختصاصهما موارد مشتركة للمنظمة بشكلها الحالي لصنع القرار. وهذا لا ينطوي، في حد ذاته، على تقييم إيجابي أو على تقييم انتقادي للهيكل المؤسسي الذي يعود تاريخه إلى أكثر من نصف قرن مضى؛ كما أنه لا يشكل عقبة أمام استعراض ما يجري فعلا بصورة كاملة.

وتجدر الإضافة إلى أن نصف القرن ذلك أسفر عن أكثر التطورات العلمية والتكنولوجية الباهرة وأن التحولات السياسية التي ظهرت على الصعيدين الوطني والدولي في العقد الماضي كانت مكثفة ونشطة للغاية، ولم تترافق مع تطور مؤسسي سريع متشابه.

ويمكن القول دون مبالغة إن القرن الحادي والعشرين أصبح على الأبواب. ومع ذلك فإن سرعة التغيير والحقائق الأساسية الواردة في الميثاق لا يمكن اعتبارهما أمرين متناقضين. بل على العكس من ذلك، ينبغي لهذا أن يحدونا على أن نواصل السير بثبات، ولكن دون تسرع، على المسار الذي شرعنا فعلا في السير عليه نحو إضفاء الطابع الحديث على المنظمة وتعديلها. وينبغي لهذا ألا يكون مجرد عمل دبلوماسي أو قانوني، بل استجابة سياسية طبيعية من الدول، وعملا لا يمكن تأجيله، وهو يكمن في مواصلة تحسين الأداة العالمية الوحيدة لدى العالم لكي يبرم اتفاقاته ويفصل في خلافاته وفقا للقانون ومبادئ العدالة.

ولعله من المناسب أن نذكر هنا بأن المشاكل التي تواجهها المنظمة اليوم تختلف عن تلك المشاكل التي واجهتها في الماضي. ففي السنوات الـ ١٠ الماضية، لم يكن هناك سوى ستة صراعات إقليمية من أكثر من ١٠٠ صراع كانت انتهاكا للسلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، أصبحت هذه الصراعات تمثل في بعض الحالات هجمات على أمن الأشخاص وعلى استقرار المؤسسات، فضلا عن سلام مناطق بأسرها في العالم أحيانا.

ولعل تهيئة مناخ مؤات للنظر في هذه المسائل بطريقة تدريجية مما يعزز الوئام فيما بين جميع الدول الأعضاء، هي هدفنا الرئيسي. وسأكون خلال رئاستي في خدمة ذلك الهدف، دون استبعاد أية دولة ووفقا للميثاق والنظام الداخلي، بدعم منكم وبمساعدة الأمانة العامة في محافل تابعة للجمعية العامة من قبيل اللجان والهيئات والأفرقة العاملة - باختصار بدعم ومساعدة جميع أولئك المشاركين في الدورة السنوية، والذين يعتبرونها محفلا، على الرغم من أن الأمر قد يكون روتينيا ومعروفا سلفا، لا يفقد أيا من فائدته أو أهميته.

ولا ريب أن قائمة التحديات والمسائل المعروضة على الأمم المتحدة لا تقتصر على وضع جدول الأعمال بطريقة منتظمة ومنهجية، وهو بالتأكيد لا غنى عنه ومن الواجب الرئيسي للجمعية العامة النظر فيه كي يتسنى اتخاذ قرار في كل حالة.

والأحداث الدولية، عندما تقع، تُحول الأمم المتحدة إلى محفل للمناقشة، وتصبح محور اهتمام للشعوب والحكومات، والمنظمات والقطاعات غير الحكومية، والمحللين والمراقبين، ورجال الإعلام والصحافيين، وقبل كل شيء أولئك المفعمون بالأمل الذين يسعون إلى تحويل مشاكلهم الفردية إلى قضية مشتركة.

إن الأمم المتحدة لم تحل جميع المشاكل والصراعات التي يُحدثها التعايش الدولي ولن تكون قادرة على حلها. والأمين العام يسعى باستمرار إلى تخفيض ميزانيته، ولكنه سيكون عاجزا عن تخطي نقطة معينة دون خطر التسبب في إيجاد أزمة في المنظومة بأسرها. وبناء عليه، سيكون هناك دائما مستوى كبير من الشعور بعدم الارتياح والنقد تتفاوت حدته وفقا لمصدره. ومع ذلك، لعله لا يوجد، تحت تأثير هذا النقد، أخطر من الاستخفاف بالإنجازات الهامة للغاية التي حققتها الأمم المتحدة في مجموعة واسعة من الميادين؛ ويجب أن يعتبر هذه الإنجازات ويقر بها جميع البشر، مثلما تدل عليه الزيادة المطردة في عدد أعضاء المنظمة.

فلنعتن جميعا بهذه المنظمة، ولنعمل، حتى مع الاعتراف بجوانب النقص لديها ولفت الانتباه إليها، على عدم السماح للشكوكية بأن تنتشر وتثبط عزيمتنا. ولنجدد التزامنا الأصلي بإحلال السلام وتحقيق الازدهار باعتبارهما قيمتان أساسيتان، بدون استثناءات مسبقة، أو اعتماد الطائفية، أو التجميد العقيم للعلاقات الدولية.

ولننظر بأكبر قدر ممكن من الوضوح والواقعية إلى النقاط الهامة التي يمكن أن تُعرض المنظمة للخطر؛ ولكن فلنعمل على عدم الخلط بين ما هو موضوعي منها وما هو إجرائي؛ أو بين ما يتصف بأهمية رئيسية وبين ما يتصف بأهمية ثانوية. ومع ذلك، لا بد أيضا من القول بصراحة أننا سنتمكن من القيام بعمل قليل - أو قليل جدا - إذا لم تف الدول بالتزاماتها للمنظمة. ونحن نتعاون مع الأمين العام في العمل الجاد الذي يقوم به في ذلك الصدد.

ولنعترف بأن تحول الأمم المتحدة يأتي كمّا ونوعا على حد سواء، وبأنه يجب ألا يحدث داخل المنظومة وأجهزتها ووكالاتها فحسب، بل يجب أن يمتد إلى سلوك الدول أنفسها، وإلى علاقاتها بعضها مع بعض، وإلى العلاقات الإقليمية، وإلى العلاقات بين الهيئات داخل المنظمة نفسها.

ومن الناحية الموضوعية، فإن مسائل إدانة الإرهاب ومكافحته، والتطورات الحاصلة في نزع السلاح النووي - وأمريكا اللاتينية تشهد عليها - وحقوق الإنسان، والحماية القائمة للأطفال والنساء، وحماية الأقليات والمشردين، وإجراء محاكمات مناسبة أمام محاكم مختصة للمجرمين الذين ارتكبوا أخطر الجرائم ضد الإنسانية، ومكافحة الأمراض، والتهميش والفقر المدقع هي، في جملة أمور، تحديات لا يمكن مواجهتها إلا إذا طورنا أدوات التصدي لها، سواء على الصعيد السياسي أو على صعيد الأمانة العامة.

وفي هذا السياق، يجب أن نقيّم بشكل منصف ما حققته الأمم المتحدة حتى الآن. وإن الذكرى السنوية الخمسين القادمة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وذكرى إطلاق أولى عمليات حفظ السلام تمثلان علائم بليغة على الإنجازات التي نحتفل بها اليوم.

وأخيرا، ينبغي إيلاء اهتمام للتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والنهوض بآليات الدمج الاقتصادي باعتبارها من أهم الاستراتيجيات الفعالة في العمل لإحلال السلام وإقامة الحدود الآمنة من خلال التجارة والتعاون؛ وتشجيع جميع الأشكال الفعالة للدبلوماسية الوقائية.

وفي الختام، هل لي أيها الأصدقاء أن أدعوكم جميعا للانضمام إليّ لمدة عام كي نتحرك معا بعزم وثبات على درب من شأنه أن يثير في وجهنا الصعوبات، إلا أنه سيفتح أمامنا أيضا بوابة الأمل على مصراعيها وأن يكون مرتكزا على الرغبة في خدمة قضية عادلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.